استشارة تنفيذية سرّية

وضّح التفويض قبل الالتزام بالبرنامج

نقاش منظم على مستوى القيادات للحكومات والمؤسسات العامة والبرامج الوطنية والمؤسسات الكبرى.

بناء الطبقة الرقمية التشغيلية للحكومات والمؤسسات

سيادية بالتصميم. محوكمة في التشغيل. قابلة للقياس في التسليم.

الغاية

صُممت الاستشارة لمساعدة القيادات العليا على تأطير المشكلة المؤسسية الحقيقية قبل اختيار منصة أو إطلاق عملية شراء أو توسيع برنامج تحول. وتركز على القرارات والملكية والحوكمة والهندسة والخطوة التالية المبنية على الأدلة.

محاور النقاش

تفويض التحول توضيح النتيجة المؤسسية المطلوبة والنطاق والقيود والرعاية التنفيذية.	**نموذج التشغيل** تحديد ملكية الإجراءات وحقوق القرار والمسؤوليات عبر الجهات وفجوات القدرات.
هندسة المنصة والبيانات تقييم ما إذا كانت الحاجة تتطلب تهيئة أو تكاملًا أو طبقة تشغيل سيادية أو تطويرًا مستهدفًا.	**الحوكمة والتسليم** تعريف الضمان والمخاطر وترتيب الأولويات والإصدارات وقياس الأداء والمساءلة.
ملاءمة ATMET® تقييم الملاءمة للخدمات الحكومية والترخيص والتفتيش, وسير العمل والتكاملات والحوكمة.	**ملاءمة Stellar®** تقييم الملاءمة للتصنيع والتوزيع والإنتاج والجودة والأسطول والعمليات الميدانية.

الفئات المستهدفة

- الوزراء ورؤساء مجالس الإدارة والمديرون العامون والرؤساء التنفيذيون واللجان التنفيذية
- قيادات التحول الرقمي والاستراتيجية والعمليات والترخيص والتنظيم والتقنية
- رعاة البرامج المقبلون على شراء أو استبدال منصة أو توحيد أنظمة أو مبادرات وطنية
- القيادات الصناعية الباحثة عن تكامل العمليات وضبط الأداء القابل للقياس

صيغ الاستشارة

إحاطة تنفيذية نقاش مركز لتأطير التفويض والقرارات الحرجة.	**ورشة تشخيصية** فحص منظم لفجوات التشغيل والحوكمة والمنصة والبيانات.
جلسة ملاءمة منصة مراجعة ملاءمة ATMET® أو Stellar® مقابل حالات الاستخدام ذات الأولوية.	**استشارة برنامج** مراجعة مستقلة للهندسة وخارطة الطريق والحوكمة والمخاطر وجاهزية التسليم.

المخرجات المعتادة

- صياغة تنفيذية للقضية
- خريطة أولية للفجوات والاعتماديات
- خيارات القرار والمفاضلات الرئيسية
- نطاق مقترح للخطوة التالية
- متطلبات أولية للأدلة وأصحاب المصلحة

مسار الاستشارة

مسار مركز للوصول إلى قرار واعٍ بشأن الخطوة التالية.

السرية وحدود المهمة

يتم الاتفاق قبل الجلسة على نطاق التعاون والسرية والحضور والمخرجات. ولا تُقدّم الاستشارة باعتبارها تدقيقًا رسميًا أو شهادة أو التزامًا ملزمًا بالتنفيذ ما لم يتم التعاقد على ذلك بصورة منفصلة.